ابعـــاد المشـــكلة الاقتصادية
فى دول افريقيـــا جنـــوب الصـــحراء

د• جاب الله عبد الفضيل بخيت

كلية الاقتصار والعلوم الاجتماعية

الجامعة الاسلامية ــ أم درمان

مقـــــدمة

أن جوهر المشكلة الاقتصادية فى دول افريقيا جنوب الصحراء يكمن فى أن الارتفاع فى معدلات النمو السكانى يفوق الزيادة فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى مما يؤدى الى انخفاض معدل الزيادة فى الدخل الفردى • مثل هذا الاداء المتدهور ظهر فى أوضح اشكاله من واقـــع أرقام الواردات وبصفة خاصة الواردات الغذائية والديون الخارجية • فقد ارتفعت هذه الديون بمعدلات لم تشهـــد لها مثيل حتى فى أيام الاستعمار الغربى بحيث اصبحت تلك البلاد تواجه مشكلات خطيرة فى الالتزام بالسداد •

ومن هنا اكتملت جوانب المشكلة الاقتصادية الطاحنة التى تعيشها دول افريقيا جنوب الصحراء منذ بداية سنوات الثمانينات • وفيما يلى نقدم باستعراض مثلث هذه المشكلة الاقتصادية •

أولا : انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى •

ثانيا : الارتفاع المستمر فى معدلات الزيادة السكانية

ثالثا : تفاقم أزمة المديونية الخارجية •

المبحث الاول

انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى

منذ بداية الستينات وحتى الآن تعانى دول افريقيا جنوب الصحراء من تباطوء معدل الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى والذى ينظر اليه غالبا كمعيار لمستوى صحة الاقتصاد القومى ، راجع بيانات الجدول الآتي : ـ

الفترة الزمنيـــة	جميع البلدان النامية	بلدان أفريقيا جنوب الصحراء
٦٥ ـ ١٩٧٣	٦,٥	٦,٦
٧٣ ـ ١٩٨٠	٥,٤	٣,٣
٨٠ ـ ١٩٨٤	٣,٠	١,٥ـ
١٩٨٥	٥,١	٥,٨
١٩٨٦	٤,٧	٢,٦
١٩٨٧	٣,٩	١,٤ـ

المصدر : البنك الدولى « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ م » ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨ ص ٢١٧ •

اذا رجعنا الى الوراء قليلا نجد أن الاحوال الاقتصادية فى سنوات الستينات وبداية السبعينات لم تكن جيدة بالقدر المطلوب لرفع مستوى معيشة المواطنيين ؛ الا أن معدل الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى كان يفوق معدل الزيادة السكانية فقد ارتفع هذا الناتج بمعدل سنوى قدره ٦ر٦٪ خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ • ثم جاءت سنوات السبعينات لتحمل معها نذر الكساد الاقتصادى فقد هبط النمو السنوى للناتج المحلى الى ٣ر٣٪ خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ فى الوقت الذى وصل فيه هذا المعدل الى ٤ر٥٪ بالنسبة لمجموع البلدان النامية • واخيرا فقد حل عقد الثمانينات ليبدد حلم القادة الافارقة فى تحقيق حلم الرفاهية الاقتصادية لشعوبهم حيث أن متوسط النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى أصبح سالبا بمقدار — ٥ر١٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٤ • واذا كانت سنة ١٩٨٥ م قد شهدت عودة الامطار • وتحسن الانتاج الزراعى فان معدل الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى لم يتعد ٨ر٥٪ كما أن هذا المعدل عاد للانخفاض مرة أخرى الى ٦ر٢٪ فى عام ١٩٨٦ والى — ٤ر١٪ فى عام ١٩٨٧ م •

هذا وتجدر الملاحظة الى أن بعض البلدان الافريقية جنوب الصحراء قد استطاعت خلال سنوات السبعينات من الافلات من الجفاف أو التمتع بدخول بترولية مرتفعة من أمثال الجابون ونيجيريا وساحل الحاج وزيمبابوى وكينيا • الا أنه بحلول سنوات الثمانينات نجد أن الغالبية العظمى من دول افريقيا جنوب الصحراء قد غرقت فى بحر الكساد الاقتصادى ، كما يتضح من الجدول التالى :

جـــدول رقم ١٠٢
متوسط النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى
فى بعض الدول الافريقية (فى المائه)

الدولـــة	١٩٦٥-١٩٨٠م	١٩٨٠ ١٩٨٦م
كينيـــا	٦,٤	٣,٤
زمبـــابـــوى	٤,٤	٢,٦
نيجريـــا	٨,٠	٣,٢-
ساحل العاج	٦,٨	٠,٣-
الجابـــون	٩,٥	١,٥

المصدر : البنك الدولى « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ » ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الاهرام القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥٦ • ولتفسير مدى التدهور الذى طرأ على معدلات النمو الاقتصادى فى دول افريقيا جنوب الصحراء فاننا نقوم بدراسة التطور الذى طرأ على القطاعات الاقتصادية فى هذا الاقليم من العالم •

المطلب الاول

ضـــعف عائـــدات التصـــدير

تعرضت عائدات الصادرات لدول افريقيا جنوب الصـــحراء الى انخفاض ملحوظ خلال سنوات الثمانينات • فقد هبط معدل النمو السنوى لهذه العائدات من ٦ر٦٪ فى الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٨٠ والى ــ ١ر٢٪ فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٦ (١) • وهـــذا يعنى أن ــ عائدات الصادرات لم تحظ بالنمو وانما تعرضت للتدهور خلال سنوات الثمانينات •

ويرجع الانخفاض فى حصيلة هذه الصادرات الى تركز صادرات دول افريقيا جنوب الصحراء فى بضع سلع أولية • فعلى سبيل المثال ، فى عام ١٩٨٦ كان نصيب المواد الاولية المعدنية والزراعية حوالى ٨٨٪ من اجمالى صادرات هذه الدول (٢) • وقد كان من شأن تركز صادرات الدول الافريقية فى عدد محدود من السلع الاولية ، جعل اقتصاديات هذه الدول شديدة الحساسية للصدمات الخارجية (٣) • فمنذ منتصف السبعينات تواجه هذه الصادرات ــ انخفاضا فى الطلب العالمى عليها نتيجة لحالة الكساد الاقتصادى السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة • وقد ترتب على هذا الامر انخفاض فى معدلات الزيادة فى حجم صادرات المواد الاولية التى تقوم دول افريقيا جنوب الصحراء ببيعها فى الخارج وكذلك انخفاض فى أسعار بيع هذه الصادرات • فالنظرية الاقتصادية تعلمنا أنه فى حالة تراجع الطلب لاى ظرف من الظروف التى تحكمه ، فان منحنى الطلب ينتقل بأكمله الى أسفل والى جهة اليسار محـــدثا بذلك انخفاضا فى السعر وفى كمية التوازن ، أى تكون النتيجة انخفاضا فى الثمن وفى الكمية التى يمكن بيعها للمشترين •

أولاً : انخفاض أسعار الصادرات من المواد الاولية :

منذ نهاية عام ١٩٧٩ شهدت أسعار الصادرات من السلع الزراعية مثل القطن والكاكاو والموز والبن انخفاضا كبيرا لم تشهده منذ عام ١٩٤٥ (٤) .

جدول رقم (١٠٢)

تطور الاسعار العالمية للبن

السنة	ثمن الطن بالدولار(١)	الرقم القياسى	معدل التغير السنوى
١٩٨٠	٣٣٢٢	١٠٠,٠٠	
١٩٨١	٢٥٤٤	٧٦,٥٨	٢٣,٤-
١٩٨٢	٢٧٦٧	٨,٣٢٩	٨,٨
١٩٨٣	٢٨٢٠	٨٤,٨٩	١,٩
١٩٨٤	٣١١٢	٩٣,٦٨	١٠,٤
١٩٨٥	٢٩٤٣	٨٨,٥٩	٥,٤-
١٩٨٦	٣٤٠٥	١٠٢,٥٠	١٥,٧
١٩٨٧	٢٢٩٢	٦٨,٩٩	٣٢,٧-

(١) المصدر :

Jeune Arfique Economie / No. 100, Septembre / Octobre 1987, p. 55.

جدول رقم (١٠٤)

تطور الاسعار العالمية للكاكاو

السنة	ثمن الطن بالدولار (١)	الرقم القياسى	معدل التغير السنوى
١٩٨٠	٢٦٠٣	١٠٠,٠٠	
١٩٨١	٢٠٧٧	٢٩,٧٩	٢٠,٢
١٩٨٢	١٧٤١	٦٦,٨٨	١٦,٢
١٩٨٣	٢١١٩	٨١,٤١	٢١,٧
١٩٨٤	٢٣٩٤	٩١,٩٧	١٣,٠
١٩٨٥	٢٢٥٤	٨٦,٥٩	٥,٨
١٩٨٦	١٩٠٠	٧٢,٩٩	١٥,٧
١٩٨٧	١٨٩٠	٧٢,٦١	٠,٥

(١) المصدر :

Jeune Arfique Economie / No. 100, Septembre / Octobre 1987, p. 55.

جدول رقم (١٠٥)

تطور الاسعار العالمية للقطن

السنة	ثمن الطن بالدولار (١)	الرقم القياسى	معدل التغير السنوى
١٩٨٠	٢٠٧٦	١٠٠,٠	
١٩٨١	١٨٧٩	٩٠,٥	٩,٥-
١٩٨٢	١٦٠٣	٧٧,٢	١٤,٧
١٩٨٣	١٨٦٩	٩٠,٠	١٦,٦
١٩٨٤	١٧٧١	٨٥,٣	٥,٢-
١٩٨٥	١٣٦٢	٦٥,٦	٢٣,١-
١٩٨٦	٩٨٤	٤٧,٤	٢٧,٨
١٩٨٧	١٣٩٦	٦٧,٢	٤١,٩

(١) المصدر :

Jeune Arfique Economie / No. 100, Septembre / Octobre 1987, p. 55.

جدول رقم (١٠٦)

تطور الاسعار العالمية للفوسفات

السنة	ثمن الطن بالدولار (١)	الرقم القياسى	معدل التغير السنوى
١٩٨٠	٥٢	١٠٠,٠٠	
١٩٨١	٥٥	١٠٥,٨	٥,٨
١٩٨٢	٥٠	٩٦,٢	٩,١-
١٩٨٣	٣٧	٧١,٢	٢٦,٠-
١٩٨٤	٣٨	٧٣,١	٢,٧
١٩٨٥	٣٨	٧٣,١	صفر
١٩٨٦	٣٥	٧٦,٣	٧,٩-
١٩٨٧	٤٧	٩٠,٤	٣٤,٣

(١) المصدر :

Jeune Arfique Economie / No. 100, Septembre / Octobre 1987, p. 55.

جدول رقم (١٠٧)

تطور الاسعار العالمية للبترول

السنة	ثمن البرميل بالدولار(١)	الرقم القياسى	معدل التغير السنوى
١٩٨٠	٣٣,٧	١٠٠,٠٠	
١٩٨١	٣٥,٠	١٠٣,٩	٣,٩
١٩٨٢	٣٤,٠	١٠٠,٩	٢,٩
١٩٨٣	٣٠,٠	٨٩,٠	١١,٨
١٩٨٤	٢٨,٠	٨٣,١	٦,٧
١٩٨٥	٢٨,٠	٨٣,١	صفر
١٩٨٦	١٤,٠	٤١,٥	٥٠,٠
١٩٨٧	١٦,٠	٤٧,٥	١٤,٣

(١) المصدر :

Jean Afrique Economie No. 100 Septemlre octobere 1987, p. 55.

جدول رقم (١٠٨)

تطور الأسعار العالمية للنحاس

السنة	ثمن الطن بالدولار (١)	الرقم القياسى	معدل التغير السنوى
١٩٨٠	٢١٧٣	١٠٠,٠	
١٩٨١	١٧٤٣	٨٠,٢	١٩,٨ـ
١٩٨٢	١٤٨٠	٦٨,١٠	١٥,١ـ
١٩٨٣	١٥٩٣	٧٣,٣	٧,٦
١٩٨٤	١٣٧٨	٦٣,٤	١٣,٥ـ
١٩٨٥	١٤١٧	٦٥,٢	٢,٨
١٩٨٦	١٣٤٠	٦١,٧	٥,٤ـ
١٩٨٧	١٢٧٤	٥٨,٦	٤,٩ـ

(١) المصدر :

Jean Afrique Economie No. 100 Seplembre octobere 1987, p. 55.

أن القاء نظرة سريعة على الجـــداول رقم (١٠٣) ، (١٠٤) ، (١٠٥) توضح لنا أن أسعار صادرات البن والكاكاو والقطن تعرضت لتذبذبات شديدة خاصـــة فى اتجاه الانخفاض ، مما أدى الى تقلبه وانخفاض هذه الصادرات • فقد كانت معدلات التدهور السنوية فى أسعار صادرات هذه السلع خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ م على الوجه التالى : ـــ ٥ر٣٪ بالنسبة للبن ، ٤ر٣٪ بالنسبة للكاكاو ، ـــ ١ر٣٪ بالنسبة للقطن ، وعلى سبيل الاستثناء ، نذكر الارتفاع الذى طرأ على أسعار البن فى عام ١٩٨٦ ، مما سمح لصدريه وخاصة ساحل

العاج وكينيا من زيادة ايرادات الصادرات • ولكن بحلول عام ١٩٨٧ ، سرعان ما عادت هذه الاسعار للانخفاض مرة أخرى مسجلة تدهورا مقداره ــ ٧ر٣٢٪ بالقياس لمستوى الاسعار الذى كان سائدا فى عام ١٩٨٦ •

بالاضافة الى ذلك تعرضت أسعار الصادرات من المنتجات المعدنية والنحاس الى الانخفاض المستمر وبصفة خاصة أسعار الفوسفات والبترول والنحاس كما يتضح ذلك من الجداول رقم (١٠٦) ، (١٠٧) ، (١٠٨) • فبالنسبة للفوسفات سجلت أسعار صادراته انخفاضا بمقدار ــ ٠٢ر٪ سنويا فى المتوسط فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ • كما أن الانخفاض السنوى فى أسعار صادرات البترول كان بمعدل ــ ٦ر٧٪ فى المتوسط أثناء نفس الفترة • وأخيرا بالنسبة للنحاس كان معدل انخفاض الاسعار التصديرية يعادل ــ ٩ر٦٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة السابق الاشارة اليها •

وقد ترتب على انخفاض أسعار صادرات دول افريقيا جنوب الصحراء قياسا بالارتفاع المستمر فى أسعار وارداتها أن تدهور معدل التبادل التجارى الخاصة بها • فبعد أن كان هذا المعدل ١٠٠ فى عام ١٩٨٠ ، أصبح ٩٦ فى عام ١٩٨٤ ، ٩٢ فى عام ١٩٨٦ ، أى أنه فقد ثمانى نقاط خلال ٦ سنوات فقط (٥) •

ثانيا : انخفاض حجم الصادرات :

هذا ومن الملاحظ أن الانخفاض فى أسعار صادرات المواد الاولية لم يمكن دول القارة الافريقية من زيادة حجم صادراتها من هذه السلع بل على العكس من ذلك نجد أن حجم الصادرات قد تقلص بصفة مستمرة فبالنظر الى الاحصاءات الصادرة من البنك الدولى نجد أن معدل التغير السنوى فى حجم الصادرات لدول افريقيا جنوب الصحراء قد انخفض من ١٥٪ فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ ، الى ١ر٪ فى الفترة من عام ١٩٧٣ وحتى ١٩٨٠ وأصبح سالبا بمقدار ــ ٥ر٧٪ خلال

السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ م ثم استقر عند ـ ٨ر٦٪ فى عـام ١٩٨٧ (٦) •

ويمكن ارجاع تدنى حجم صادرات دول افريقيا جنوب الصحراء فى الفترة من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٧ الى الاسباب الآتية : ـ

١ ـ ارتباط الطلب على هذه الصادرات من السلع الاولية بالاحوال الاقتصادية السائدة فى الدول الصناعية الرأسمالية • ونظرا لان هـذه الدول تعانى من حالة انكماش تضخمى منذ منتصف السبعينات ، فان طلبها على مستلزمات الانتاج القادمة من الدول الافريقية تعرضـت للانخفاض • كما وأن السوق المحلى فى الدول الافريقية غير قادر للاحلال محل الطلب الاجنبى وذلك لمعاناة الاقتصاديات الافريقية من تطبيق سياسات تقشف الميزانية والضغط العام للنفقات • بالاضافة الى ذلك فقد سعى الاستعمار الاوربى لافريقيا الى خلق بنيه انتاجية فى القطاع الزراعى والقطاع التعدينى مرتهنة للخارج ، وبالتالى فهى لا تسمح بتدعيم دورة انتاجية داخلية قائمة على اقتصاد سوق محلى • وبرغم حصول هذه الدول الافريقية على استقلالها الا أنها لم تتمكن بعد من التخلص من التخصص الانتاجى والتصديرى الذى فرض عليها من قبل القوى الاستعمارية فى الماضى •

٢ ـ أن الطلب العالمى على المواد الاولية والسلع الزراعية لا يعتمد كثيرا على تحركات الاسعار ، وبالتالى فاذا انخفضت أسعار هـذه السلع فان ذلك لا يؤدى الى زيادة الطلب العالمى عليها بصورة كبيرة أى أن مرونة الطلب السعرية على هذه السلع تعتبر ضعيفة •

٣ ـ توسع البلاد الصناعية المتقدمة فى انتاج المـواد الصناعية البديلة أدى الى انخفاض طلبها على المواد الخام المصدرة من البلدان النامية • مثال ذلك التوسع فى انتاج الالياف الصناعية كبديل للقطن والتوسع فى استغلال مصادر الطاقة البديلة للبترول •

٤ ــ أن الطلب العالمى على المواد الخام لا يعتمد كثيرا على مستويات الدخول فى البلدان الصناعية المستهلكة ، أى انخفاض مرونة الطلب الدخلية على هذه السلع • ففى دراسة أوردها البروفسير توداروِ الاستاذ بجامعة نيويورك يتضح أن زيادة الدخول بمقدار ١٪ فى الدول الصناعية المتقدمة يترتب عليه •

ــ زيادة الواردات من المواد الغذائية بمقدار ٠ر٦٪ •

ــ زيادة الواردات من المواد الخام كالمطاط والزيوت النباتة بمقدار ٠ر٥٪ •

ــ زيادة الواردات من السلع المصنعة بمقدار ١ر٩٪ (٣) •

يتضح مما سبق مدى انخفاض مرونة الطلب الدخلية فى الدول المتقدمة على السلع والمواد الاولية المصدرة من قبل دول العالم الثالث وفيها دول ــ افريقيا جنوب الصحراء •

ويحدث انخفاض حصيلة الصادرات آثارا سلبية مباشرة وغير مباشرة على معدلات النمو الاقتصادى وذلك من خلال قنوات ثلاث :

١ ــ نظرا لان حصيلة الصادرات تمثل أحد مكونات الناتج القومى الاجمالى فان انخفاض هذه الحصيلة يحدث انخفاضا فوريا فى معدلات نمو هذا الناتج •

٢ ــ يؤدى انخفاض عائدات التصدير الى انكماش مصادر التمويل الخارجى مما يؤدى الى تقلص حجم الواردات من السلع الاساسية الاستهلاكية ومستلزمات الانتاج ، وتكون النتيجة حدوث تقلص فى حجم النشاط الاقتصادى وزيادة الطاقة العاطلة فى الجهاز الانتاجى وبالتالى انخفاض معدلات الزيادة فى الناتج القومى الاجمالى ــ يوضح الجدول التالى مدى التلازم بين تدنى حصيلة الصادرات وهبوط قيمة الواردات لدول افريقيا جنوب الصحراء •

جدول رقم (١٠٩)

نمو تجارة السلع لبلدان افريقيا جنوب الصحراء

« نسبة مئوية للتغير السنوى المتوسط »

الفترة الزمنية	الصادرات السلعية	الواردات
٦٥-١٩٨٠	+٦,٦	+٤,٩
٨٠-١٩٨٦	-٢,١	-٧,٥

المصدر: البنك الدولى «تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨» ترجمة مركز الاهـرام للترجمة والنشر مؤسسة الاهـرام القاهرة ، ١٩٨٨ ص ٢٧٥ .

٣ ــ نظرا لان هناك حجما معينا من الواردات لابد من الحصول عليه من الخارج أى لا يمكن ضغطه سواء بالنسبة للسلع الاســتهلاكية أو بالنسبة لمستلزمات الانتاج ، فان انخفاض عائدات التصدير يؤدى الى انخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات مما يضطر الدولة الى زيادة الاستدانة من الخارج وما يترتب على ذلك من تضخم أعباء خدمة الدين الخارجي فى المستقبل . وبالنسبة للدول الافريقية فقد انخفض معدل تغطية الصادرات للواردات من ١١٣٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٨٢٫٣٪ فى عام ١٩٨٦ (٨) .

المطلب الثـــانى

ضـــعف أداء قطاع الزراعة

منذ حصول البلاد الافريقية على استقلالها وشروعها فى وضـــع استراتيجيات للتنمية الاقتصادية ، تعرض القطاع الزراعى الى اهمال متعمد حيث تم تخصيص الجزء الاكبر من الاستثمارات لحساب القطاع الصناعى وقطاع الخدمات • كما تم تطبيق سياسات سعرية غير مجزية بالنسبة للمزارعين وتم تحويل استغلال الارض من محاصيل معيشية تقليدية الى محاصيل نقدية بالرغم من انخفاض أسعارها فى الكثير من الســـنوات وذلك أملا فى الحصـــول على احتياجات التصنيع من نقد أجنبى (٩) • كما غادر المزارعون والعمال الزراعيون الريف بحثا عن فرص العمل فى المدن ذات الخدمات المحسنة والحياة السهلة بالقياس لحياة الريف •

بالاضافة الى ذلك ، فقد ضنت الطبيعة بامطارها وتعرضت القارة الافريقية للجفاف والتصحر فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات • وقد كانت نتيجة هذه الظروف الطبيعية والسياسات الاقتصادية غـــير المواتية أن انخفض الانتاج ـــ الزراعى وبصفة عامة انتاج المواد الغذائية فى دول افريقيا جنوب الصحراء • وفيما يلى استعراض للتغيرات التى طرأت على الانتاج الزراعى فى هذا الاقليم من العالم خلال الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٨٦ ، ثم تحليل الاسباب التى تعترض نمو الانتاج الزراعى فى السودان كمثال توضيحى باعتباره أكبر الدول الافريقية مساحة وأكثرها تأهيلا لتحقيق نمو مضطرد فى الانتاج الزراعى •

أولا : التغيرات التى طرأت على معدل نمو الانتاج الزراعى :

تظهر احصائيات البنك الدولى انخفاض معدل النمو السنوى للانتاج الزراعى فى دول افريقيا جنوب الصحراء من ٤ر٣٪ فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ ، الى مجرد ٥ر٠٪ خلال السنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ ليستقر عند هذا المستوى المنخفض (٢ر٠٪) خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ (١٠) ومن الملاحظ أن هذه الارقام أقل بكثير من معدل النمو السنوى للانتاج الزراعى بالنسبة لمجموع البلاد النامية والذى ارتفع من ٣ر٣٪ فى الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٣ ، الى ٦ر٣٪ خلال السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ وأن كان قد مر بفترة هبوط خلال الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٠ (٦ر٢٪) •

ولعل هذه الارقام تؤكد مدى تزايد الحاجة الى استيراد المواد الغذائية من الخارج لمواجهة الفجوة الغذائية فى داخل دول افريقيا جنوب الصحراء •

وتجدر الاشارة الى أن هناك اتجاه الآن نحو تصحيح استراتيجيات وسياسات التنمية الاقتصادية فى البلدان الافريقية وذلك بمنح أولوية مرتفعة للتنمية الزراعية حتى تتمكن هذه البلدان من تحقيق التوازن بين تحقيق الاكتفاء الذاتى فى الأغذية وعلاج هبوط حصيلة الصادرات من السلع الزراعية المصدرة ــ كما أن زيادة انتاج المواد الغذائية وجد اهتماما خاصا من جانب المنظمات الاقليمية والدولية •

ثانيا : الانتاج الزراعى فى السودان كمثال توضيحى :

يعبر السودان اصدق تعبير عن تدهور انتاج القطاع الزراعى فى افريقيا جنوب الصحراء • فهذا البلد يمتلك كافة الموارد الطبيعية المؤهلة لتحقيق نمو مضطرد فى الانتاج الزراعى من أراضى زراعية خصبة حيث تصل مساحة السودان الى ٢ر٥٠٦ مليون كيلو متر مربع أغلبها أراضى صالحة للزراعة والرعى وقطع الاخشاب ، وتوافر الايدى

العاملة حيث أن تعداد السودان وصل الى ٢٢ر٦ مليون نسمة فى عام ١٩٨٦ ، هذا بالاضافة الى توافر مصادر المياه الموسمية والدائمة (١١) ، وبالرغم من ذلك فقد انخفض معدل النمو السنوى للانتاج الزراعى من ٢ر٩٪ فى المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٦٥ الى ١٩٨٠ ، الى ٠ر٤٪ فقط خلال السنوات من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٦ (١٢) • وقد ترتب على ذلك أن زادت واردات السودان من الحبوب من مجرد ١٢٥ الف طن مترى عام ١٩٧٤ لتصل الى ٦٣٦ الف طن فى عام ١٩٨٦ ، أى تضاعفت بمقدار يزيد عن ٥٠٠٪ خلال مدة ١٢ سنة كما أصبحت دولة السودان من كبريات الدول الافريقية المتلقية للمساعدات الغذائية حيث ارتفعت هذه المساعدات من ٤٦ الف طن مترى فى عام ٧٤/١٩٧٥ الى ٩٠٤ الف طن مترى فى عام ٨٥/١٩٨٦ ، أى أن ـ احتياجات السودان للمساعدات الغذائية قد تضاعفت بمأدار ١٩٦٥٪ خلال ١١ سنة ، وكان من المفروض أن تتلاشى (١٣) •

حقيقة الامر هناك مجموعة من المشاكل العقبات تعترض نمو القطاع الزراعى ، فان امكن علاجها بجدية وحزم يستطيع السودان أن يكفى المنطقة العربية بأكملها باحتياجاتها من المواد الغذائية • وفيما يلى استعراض لاهم هذه المشاكل :

١ ـ عدم توافر مستلزمات الانتاج فى الوقت المناسب من بذور منتقاه ومبيدات لمقاومة الافات الزراعية وعناصر الطاقة المحركة من وقود وخلافه •

٢ ـ بدائية وسائل الانتاج المستخدمة مما يؤدى الى انخفاض انتاجية العامل الزراعى •

٣ ـ ازدياد حركة النزوح والهجرة الى المدن والخارج مما يحدث نقصا شديدا فى الايدى العاملة الزراعية وبصفة خاصة فى أوقات غرس المحاصيل وأوقات حصادها •

٤ ــ اتباع سياسات سعرية غير مجزية بالنسبة لمنتجى المحاصيل الرئيسية ــ كالقطن والصمغ العربى والحبوب الزيتية والمواد الغذائية •

٥ ــ عدم توافر امكانيات وأساليب التخزين الحديثة مما يعــرض اجزاء كبيرة من المحاصيل للهلاك ، وتشير بعض الدراسات الى أن خسائر ما بعد الحصاد بسبب الممارسات غير الملائمة فى مجال التجهيز والتخزين التقليديين تصل الى ثلث الانتاج الزراعى فى كثير من البلدان الاقل نموا مثل السودان (١٤) •

٦ ــ تخلف وسائل الرى وانخفاض الاستثمارات الموجهة نحــو المحافظة على المياه وحسن استغلالها •

٧ ــ تجلف قطاع النقل وارتفاع تكاليفه مما يعوق ترحيل المحاصيل من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك أو التصدير ، فالطرق المعبدة قليلة ومستواها الفنى غير مرضى ولا تكفى شــبكة الطرق الداخلية للربط بين الاقاليم بسهولة كما أن هناك نقصا شديدا فى الشاحنات واللوارى ، أما بالنسبة لشبكة السكك الحديدية فهى بدائية جــدا • كل هذا يفضى الى فترات تأخير وتعرض السلع للتلف • أما عن النقل الجوى فيعتبر مقصورا على المراكز الادارية والتجارية الرئيسية ، هذا بالاضافة الى كونه غير منتظم بوجه عام •

٨ ــ انعدام أو نقص التمويل اللازم للقطاع الزراعى نتيجة النقص الشديد فى مؤسسات الائتمان الزراعى وتخلف ادائها وعدم وصــولها الى صغار المزارعين • ونتيجة لذلك ينتشر فى الريف السودانى نظام الشيل وهو قريب الشبه بنظام المرابين حيث يقوم على استغلال صغار المزارعين الذين لا تتوافر لديهم الامكانيات المالية الذاتية لدفع تكاليف الانتاج الزراعى بصفة منتظمة •

ومن الملاحظ أن البلاد الافريقية جنوب الصحراء تشترك فيما بينها فى العديد من المشاكل وأن كانت هذه المشاكل تختلف من دولة الى

أخرى • ان حـــل هذه العقبات التى تعوق انطلاق القطاع الزراعى فى افريقيا جنوب الصحراء يتطلب اتباع سياسات اقتصادية جادة فى مجال تسعير المحاصيل الزراعية لصالح الفلاحين والارشـــاد الزراعى وتوفير الايدى العاملة المدربة والحد من الهجرة الداخلية والخارجية وزيادة حجم الاستثمارات فى مجال المـــرى والنقل والتخزين وتوفير مستلزمات الانتاج ، بالاضافة الى الاهتمام بتوسيع رقعة مؤسسات الائتمان الزراعى • كما أن تنمية القطاع الزراعى فى افريقيـــا جنوب الصحراء يتطلب تعاونا اقليميا ودوليا فى مجال امداد البلدان الافريقية بالمعونة الخارجية ليس نقدا بل على شكل مستلزمات مباشرة للانتاج الزراعى • فمن المؤكد أن هذه المعونة العينية سوق تصب فى القطاع الزراعى وليس غيره • كما أنها ستمكن البلاد الافريقية من تحقيق وفر فى مواردها من العملات الصعبة ، بالاضافة الى ذلك سوف تستطيع تعزيز ميزانياتها الحكومية من خلال بيع المستلزمات الزراعية (١٥) •

المطلب الثالث

ضـــعف أداء قطاع الصـــناعات التحويلية

يتسم قطاع الصناعات التحويلية فى بلدان افريقيا جنوب الصحراء بالخصائص الآتية (١٦) •

١ ــ غلبة الصناعات الخفيفة على الصناعات الثقيلة •

٢ ــ اعتماد هذه الصناعات بدرجة كبيرة على الخارج فى الحصول على احتياجاتها من قطع الغيار والوقود وبعض مدخلات الانتاج (١٧) •

٣ ــ يتميز هيكل الصناعات التحويلية بسيادة الصناعات الاستهلاكية القائمة على تجهيز المواد الخام وصناعات بدائل الواردات مثل منتجات المشروبات ومنتجات التبغ وتغليف وتعبئة الشاى والبن والكاكاو وغزل ونسيج القطن وصناعة الزيوت النباتية وصناعة الصابون والسكر المكرر والمنتجات الخشبية وبعض صناعات الفوسفات والمواد الكيماوية •

٤ ــ زيادة قوة الروابط بين قطاعى الزراعة والصناعة التحويلية وبالتالى فان الازمة التى عانى منها قطاع الزراعة قد أثرت تأثيرا سلبيا وشديدا على الانتاج فى قطاع الصناعة التحويلية •

ومن الملاحظ أن هذه السمات الرئيسية للصناعة التحويلية فى دول افريقيا جنوب الصحراء قد تحكمت فى اتجاهات النمو للناتج الصناعى•

وعليه فان دراستنا فى الصفحات القادمة ســتنطوى على نقطتين رئيســتين :

١ ــ اتجاهات نمو الانتاج فى قطاع الصناعات التحويلية •

٢ ــ الاسباب المسئولة عن ضعف أداء هذا القطاع •

أولا : اتجاهات نحو الانتاج فى قطاع الصناعات التحويلية :

بالرغم من مجهودات التصنيع التى بذلتها بعض الدول الافريقية جنوب الصحراء عن طريق توجيه قدرا كبيرا من الاستثمارات القومية المتواضعة الى هذا القطاع من أمثال تنزانيا والسنغال وساحل العاج ، الا أن قطاع الصناعات التحويلية لا يمثل الا ١٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٨٦ • كما أن نصيب قطاع الصناعة التحويلية من البلــدان الافريقية مثل أوغنــدا (٥٪) ، النيجــر (٤٪) ، وبنين الناتج المحلى الاجمالى فى نفس العام لم يتعد ٥٪ بالنسبة للعديد من (٤٪) ، الصومال (٤٪) ، جمهورية افريقيا الوســطى (٤) ، سيراليون (٤٪) غينيا (٢٪) ليبيريا (٣٪) (١٨) • بالاضافة الى ذلك نجد أن نصيب دول افريقيا جنوب الصحراء من القيمة المضافة فى قطاع الصناعة التحويلية فى الاقتصاديات النامية لم يتعد ٣ر٨٪ فى عام ١٩٨٥ وهو قريب من مستواة فى عام ١٩٧٠ حيث كان ١ر٣٪ (١٩) •

اما فيما يتعلق بمعدل نمو القيمة المضافة المولدة داخل قطاع الصناعة التحويلية فى هذا الاقليم من العالم ، فقد انخفض من ٥ر٨٪ فى الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٨٠ الى مجرد ٣ر٠٪ خلال السنوات من ١٩٨٠ الى ١٩٨٦ (٢٠) • ولعل هذا النمو المتواضع للناتج المحلى فى قطاع الصناعة التحويلية يعكس بوضوح مدى ضعف الاداء الاقتصادى فى هذا القطاع • فما هى أذن الاسباب التى يمكن أن تفسر هذا الانحدار فى معــدل نمو الناتج الصناعى التحويلى ؟

ثانيا : الاسباب المسئولة عن ضعف أداء قطاع الصناعات التحويلية :

ان البحث الدقيق عن تفسير مرضى للازمة الاقتصادية التى يعانى منها قطاع الصناعة التحويلية فى أفريقيا جنوب الصحراء يجب أن يأخذ فى اعتباره المشكلات الداخلية الى جانب العوامل الخارجية •

١٠ ـ سبق الاشارة الى أن الروابط بين قطاعى الزراعة والصناعة التحويلية فى افريقيا تتسم بأهمية خاصة ، فقد أدى ضعف الانتاج الزراعى الى اعاقة نمو الصناعات التحويلية وذلك من زاويتين :

(أ) أن القطاع الزراعى لم يستطع امداد الصناعات القائمة على الزراعة باحتياجاتها من المواد الخام وذلك لنقص الانتاج فى العديد من المحاصيل كالحبوب الزيتية وقصب السكر والقطن •

(ب) أدى ضعف القطاع الزراعى الى انخفاض دخول المزارعين ، فنقصت القوة الشرائية بين أيديهم مما أدى الى ضغط طلبهم على السلع الاستهلاكية وعلى مستلزمات الانتاج الصناعية •

٢ ـ اتجاه المستهلكين فى دول افريقيا جنوب الصحراء الى تفضيل المنتجات المستوردة على السلع المنتجة محليا وذلك عندما تتوافر لديهم حرية الاختيار ، مما أدى الى ضيق نطاق السوق المحلى أمام الصناعات الناشئة • ولعلاج هذا الوضع فرضت حكومات الدول الافريقية قيودا على المنافسة الاجنبية ، مما أدى الى خلق هياكل انتاجية مغلقة جامدة مرتفعة التكاليف لم تعد تستطيع أن تنمو بدون هذه الحماية •

٣ ـ أن انخفاض عائدات الصادرات المشار اليه سابقا ، قد أضر بقطاع الصناعات التحويلية وذلك من زاويتين •

(أ) فمن ناحية أحدث انخفاض حصيلة الصادرات تخفيضا كبيرا فى الواردات من المواد الخام وقطع الغيار • ومن الملاحظ أن المواد الخام الاساسية المستورد تتصل فى بعض الاحيان الى نسبة ١٠٠٪ من مدخلات الانتاج بالنسبة للعديد من الصناعات الثقيلة فى بعض الدول الافريقية • كما أن انتاج السلع الاستهلاكية التقليدية كالجبن والزيت النباتى والدقيق والسكر المكرر والاحذية والاسمنت يحتاج الى مكون أجنبى من المواد الخام يصل الى ٢٥٪ من مدخلات الانتاج الكلية (٣٣) •

(ب) ومن ناحية أخرى ، أدت ندرة النقـد الاجنبى الى تخفيض الواردات من البترول مما أثر تأثيرا مباشرا على معدلات التشـغيل بالمصانع ، كما أثر تأثيرا غير مباشر من خلال الاعطال التى تعرض لها مرفق النقل وهذا أدى بدوره الى عدم حصول هـذه المصانع على احتياجاتها من المواد الخام بصفة منتظمة وعـدم قدرتها على توزيع منتجاتها فى الوقت المناسب •

وقد أدى تكاتف هـذه العوامل الداخلية والخارجية الى تخفيض معدلات استخدام الطاقة الانتاجية القصوى بحيث تراوحت بين ٢٠٪ ، ٦٠٪ (٣٣) •

وعلى سبيل المثال نذكر أن جمهورية تنزانيا المتحـدة التى تبنت تطبيق برنامج صناعى طموح منذ عام ١٩٧٤ (٣٤) • وصلت معـدلات استخدام الطاقة الانتاجية فى قطاع الصناعات التحويلية بها الى نسبة تراوحت بين ٢٠ ، ٣٠٪ (٣٥) •

المبحث الثـانى

الزيـادة السـكانية

يتمثل الوجه الثانى للمشكلة الاقتصادية فى دول افريقيا جنـوب الصحراء فى افراط الزيادة السكانية والتى تـؤدى الى زيادة حجم الحاجات المراد اشباعها من سلع وخدمات • وفى هذا المبحث نحاول الاجابة على السؤال التالى : الى أى مـدى يوجد افراط فى الزيادة السكانية فى دول افريقيا جنوب الصحراء ؟

الا أنه قبل الاجابة على هذا السؤال يجدر بنا أولا استعراض حجم المشكلة السكانية • وعليه فان موضوع هذا المبحث ينقسم الى نقطتين

أولا : حجم المشكلة السكانية •

ثانيا : مدى وجود أفراط فى الزيادة السكانية •

المطلب الاول

حجم المشـــكلة الســـكانية

يوضح الجدول التالى التغيرات التى طرأت على نمو السكان فى العالم

الجـــدول رقم (٢٠١)

نمو الســـكان فى العالم

مجموعة البلدان	سكان١٩٨٦	النمو السنوى المتوسط (فى المائة)		
	بالملايين	٦٥-١٩٧٣	٨٠-١٩٨٦	٩٠-٢٠٠٠
مجموع البلدان النامية	٣٥٢٨	٢,١	٢,٠	١,٩
بلدان أفريقيا جنوب الصحراء	٣٩٩	٢,٨	٣,١	٣,٢
البلدان الصناعية	٧٤٢	٠,٧	٠,٦	٠,٤
العالـــم	٤٢٩٠	١,٩	١,٨	١,٧

المصدر : البنك الدولى « تقرير التنمية فى العالم ١٩٨٨ » ترجمة مركز الاهرام والنشر ، مؤسسة الاهرام القاهرة ، ص ٢١٥ •

تعانى معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء من نمو سكانى مفرط مما يعوق قدرة حكومات هذه الدول عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، وايجاد البنية الاساسية السليمة المادية والبشرية • ففى الحقيقة لا توجد مواءمة بين الزيادة السكانية وزيادة الموارد الاقتصادية ، المســتغلة • ففى عام ١٩٨٦ م • وصل سكان دول افريقيا جنوب الصحراء حوالى ٣٩٩ مليون نسمة أى بنسبة ٩ر٣٪ من سكان العالم فى حين أن نصيب

هذه الدول من الناتج القومى فى العالم لا يتعدى ٦ر٢٪ ، أما معـدل نمو السكان فى أفريقيا جنوب الصحراء فنجـد أنه يتسم بخاصيتين (راجع الجدول رقم ٢٠١) • فمن ناحية نجد أن معدل النمو السنوى للسكان فى افريقيا جنوب الصحراء أعلى من معدل نمو سكان العالم وسكان الدول الصناعية وسكان البلاد النامية وذلك خلال الفترة من ١٩٦٥ وحتى ٢٠٠٠ ومن ناحية أخرى نجد أنه فى حين تتجه ـ معدلات نمو السكان فى العالم وفى البلاد الصناعية وفى مجموع البلاد النامية نحو الانخفاض المستمر ، نجد أن معدل نمو السكان فى افريقيا جنوب السحراء يتجه نحو الارتفاع فقد ارتفع هذا المعدل من ٨ر٢٪ فى الفترة من ١٩٦٥ وحتى ١٩٧٣ الى ١ر٣٪ فى خلال السنوات من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٦ ، ومن المتوقع أن يصل الى ٢ر٣٪ خلال السنوات ١٩٩٠ وحتى سنة ٢٠٠٠ • ويرجع هذا الارتفاع الكبير فى أفريقيا الى ارتفاع معدلات المواليد والتى تعادل ٤٨ فى الالف والانخفاض النسبى لمعدلات الوفيات وخاصة الاطفال من ٢٢ فى الالف عام ١٩٦٥ الى ١٦ فى الالف عام ١٩٨٦ • وذلك باستثناء بعض الدول التى مازالت تحتفظ بمعدل وفيات مرتفع مثل اثيوبيا (١٩ فى الالف) ، بوركينا فاسو (١٩ فى الالف) النيجر ، (٢١ فى الالف) ، غينيا (٢٣ فى الالف) وتشاد (٢٠ فى الالف) (٢٦) •

ولكن الى أى مدى يمكن القول أن هذه الزيادة السكانية فى افريقيا جنوب الصحراء تعتبر زيادة مفرطة ؟ أن الاجابة على هذا السـؤال تنقلنا الى النقطة الثانية فى هذا الموضوع •

المطلب الثـانى

مدى وجود افراط فى الزيادة السكانية

للاجابة على هذا السؤال نستعرض الانواع الاربعة للزيادة السكانية المفرطة التى ذكرها الاقتصادى أرثر لويس ونقف على مدى انطباقها على افريقيا جنوب الصحراء •

من المعروف أن أرثر لويس وضح أن هناك أربعة أنواع للزيادة السكانية المفرطة : ــ

أولا : توجد زيادة سكانية مفرطة عندما يستهلك البلد النامى موارده الاقتصادية غير المتجددة بمعدلات مغالى فيها • فالضغط السكانى يقود بلاد العالم الثالث الى الاستغلال المكثف للاراضى الزراعية بما يحتويه من قطع مســـاحات كبيرة من الغابات والقضاء على المراعى الخضراء ولا يخفى على أحد الاثار المحتملة من هذا الامر على الاحوال المناخية وتأكل التربة الزراعية وانجرافها ونجد أن هذا النوع من الزيادة السكانية المفرطة ينطبق على معظم دول افريقيا جنوب الصحراء • ففى محاولاتهم للوفاء بالاحتياجات من الغذاء ، يلجأ سكان الريف فى افريقيا الى اساءة استخدام الاراضى والافراط فى هذا الاستخدام وامتداد الزراعة الى الغابات والمناطق ذات الامكانيات الحدية والايكولوجية الهشة • بالاضافة الى ذلك يلجأون الى الرعى المفرط فى المراعى الاخذة فى التقلص• ولعل ما يزيد من استفحال تأكل التربة وزوال الغابات والاحراج ، الاعتماد الكبير على الوقود الخشبى تحت ضغط الكثافة السكانية وعدم توافر مصادر الطاقة البديلة أو عدم العمل على تجديد هذه الغابات •

ثانيا : توجد زيادة سكانية مفرطة ، واذا كانت مضار هذه الزيادة تفوق فوائدها • فالزيادة السكانية تؤدى الى زيادة حجم الســـوق • الامر الذى يسهل تقسيم العمل واحداث التخصص وبالتالى زيادة الانتاجية • وعلى العكس فان الزيادة السكانية تؤدى الى زيادة الاقبال على زراعة أراضى قليلة الخصوبة والقيام باستثمارات مكلفة فى قطاع البنية الاساسية هذا بالاضافة الى زيادة تكاليف الخدمات العامة • وبالنظر الى الزيادة السكانية فى افريقيا جنوب الصـــحراء يمكن أن نسوق الملاحظات الآتية :

١ ــ لم تؤد الزيادة السكانية الى زيادة حجم السوق بالنســبة للسلع الاستهلاكية المصنعة لان اتساع نطاق السوق يتوقف على دخل الفرد الحقيقى أكثر من اعتماده على زيادة الســكان • وبالتالى فان

انخفاض دخل الفرد الحقيقى فى افريقيا جنوب الصحراء ، قد الغى تأثير الزيادة السكانية على اتساع نطاق السوق •

٢ ــ اذا كانت الزيادة السكانية قد أدت الى زيادة عرض العمل فى افريقيا جنوب الصحراء ، فانها لم تتسبب فى رفع الانتاجية التى تتوقف بصفة رئيسية على توافر عنصر رأس المال ومستوى الفن الانتاجى • وللدلالة على ذلك نذكر أن انتاجية العمل فى قطاع الزراعة فى البلاد المتقدمة تتفوق بمقدار ٢٦ مرة عن تلك الانتاجية المتحصل عليها فى البلاد النامية فى عام ١٩٨٠ • ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة الى ٤١ : ١ بحلول عام ٢٠٠٠ (٣٧) •

٣ ــ تؤدى الزيادة السكانية الى زيادة الطلب على المرافق الاساسية مما يؤدى الى تدهورها وارتفاع تكاليف انتاجها وزيادة المبالغ المالية المخصصة لانشائها أو صيانتها • فعلى سبيل المثال ، نجد أن سكان دولة نيجيريا بلغ عددهم ١ر١٠٣ مليون نسمة عام ١٩٨٦ بمعدل زيادة سنوية مقدارها ٣ر٣٪ (٣٨) • وهذه الزيادة السكانية أدت الى زيادة الضغط على مشروعات البنية الاساسية مثل الماء والكهرباء والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والصرف الصحى • وكانت النتيجة انقطاع هذه الخدمات أو رداءة نوعيتها فى حالة توافرها (٣٩) • كما أن ٣٥٪ من سكان الحضر فى دول افريقيا جنوب الصحراء لا يجدون المياه الصالحة للشرب فى حدود ٢٠٠ متر من مسكنهم (٤٠) •

ثالثا : توجد زيادة سكانية اذا لم يتمكن اقليم الدولة من الوفاء بالحاجات الغذائية للسكان • ولعل هذا المفهوم يمثل المعيار الشائع الاستخدام للتعبير عن الافراط فى الزيادة السكانية • فالجوع وسوء التغذية يتم ارجاعهما الى زيادة السكان بصفة رئيسية • ومن الملاحظ أن هذا المعيار للافراط فى الزيادة السكانية ينطبق على دول افريقيا جنوب الصحراء • ففى عام ١٩٨٦ كانت جميع الدول الافريقية جنوب الصحراء مستوردة للحبوب الغذائية ، وقد بلغ نصيب هذه الدول

٧ر٣٤٪ فى عام ١٩٨٦ (٣١) • حقيقة الامر تؤدى الزيادة السكانية المفرطة الى ارتفاع عدد الافراد المطلوب تغذيتهم • ونظرا لان بلدان افريقيا جنوب الصحراء لا تتوافر لديهم المقدرة على انتاج المزيد من المـواد الغذائية فى الوقت الحاضر ، فان الفجوة بين عرض وطلب الغذاء تتسع مما يؤدى الى زيادة واردات الغذاء من الخارج • وهذا هو جوهـر المشكلة لان دول هذا الاقليم من العالم لا يتوافر لديها النقد الاجنبى اللازم لتمويل تلك الواردات مما يدفعها الى الاستدانة من الخارج • وهذا الدين الخارجى من أجل الاستهلاك يعتبر أخطر أنواع المديونيات لانه لا يساهم فى زيادة الطاقة الانتاجية للدولة المقترضة • بالاضافة الى ما سبق نجد أن انفجار النمو السكانى فى دول افريقيا جنـوب الصحراء يؤدى الى ارتفاع عدد ضحايا سوء التغـذية ، فمتوسـط الرقم القياسى لنصيب الفرد من الغذاء قد انخفض من ١٠٠ خـلال السنوات من ١٩٧٩ حتى ١٩٨١ م •الى ٩٧ خلال السنوات من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٦ (٣٢) • ويؤدى انخفاض نصيب الفرد من الغذاء فى افريقيا جنوب الصحراء الى تدهور المستوى الصحى للسكان وانخفاض الانتاجية مما يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادى •

هذا وتجدر الاشارة الى أن ظاهرة الجوع وسوء التغذية فى بعض الدول الافريقية كالسودان يكمن ارجاعها ليس الى الزيادة السكانية ولكن الى عدم استغلال أو سوء استغلال الاراضى الزراعية •

رابعا : تكون هناك زيادة سكانية مفرطة اذا لم يتتج عن الزيادة السكانية زيادة مماثلة فى الناتج القومى ويستتبع هذا المفهوم أن تكون الانتاجية الحدية لعنصر العمل مساوية للصـفر ، كما وأن الزيادة السكانية تترجم فى صورة زيادة البطالة المقنعة • وبالنظر الى وضع الزيادة السكانية فى افريقيا جنوب الصحراء نجد أن معدل النمـو السكانى يفوق معدل زيادة الناتج المحلى الاجمالى ابتداء من عام ١٩٨٠ كما يتضح من الجدول •

جـــدول رقم (١٠١)

معدلات نمو السكان والناتج المحلى الاجمالى

فى بلـــدان افريقيا جنوب الصـــحراء

البيـــان	٦٥-١٩٧٣	٧٣-١٩٨٠	٨٠-١٩٨٦
معدل نمو السكان	٢,٧	٢,٨	٣,١
معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى	٦,٦	٣,٣	١,٥-

المصدر : البنك الدولى : « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ » ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر مؤسسة الاهـــرام ، القاهرة ، ١٩٨٨ ص ١٢٥ •

يتضح لنا من الجدول السابق أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى يتناقص باستمرار فبعد أن كان ١ر٣٪ فى الفترة من ـــ ١٩٦٥ وحتى ١٩٧٣ ، انخفض الى ٥ر٠٪ خلال السنوات من ١٩٧٣ الى ١٩٨٠ سالبا بمقدار ٦ر٤٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٦ •

بالاضافة الى ما سبق يمكن القول أن الزيادة السكانية المفرطة تمتص جزءا هاما من زيادة الناتج القومى يعوق عملية التراكم الرأسمالى• فمن المعروف أن الزيادة فى الدخل القومى يتم التصرف فيها أما بالانفاق على الاستهلاك أو بالادخار الذى يتحول الى استثمار • وبالتالى فان زيادة الاستهلاك تحت ضغط الزيادة السكانية يؤدى الى تناقص ذلك القدر من الدخل القومى الموجه لزيادة المدخرات مما يتسبب فى تدهور معدلات التراكم الرأســمالى أو الاقتــراض من الخــارج لتمــويل الاستثمارات ، وفى كلتا الحالتين يتعثر النمو الاقتصادى • فمن الملاحظ أن معدل الادخار فى دول ـــ افريقيا جنوب الصحراء يساوى ١١٪

فقط فى عام ١٩٨٦ وهو أقل بكثير من معدل الادخار بالنسبة لمجموع البلدان النامية يساوى ٠ر٢٤٪ فى يفس العام • وعلاوة على ذلك نجد أن معدل الادخار بالنسبة لدول افريقيا جنوب الصحراء قد انخفض من ١٥٪ فى عام ١٩٦٥ الى ١١٪ فى عام ١٩٨٦ (٣٣) •

مما سبق نخلص الى أن الزيادة السكانية تمثل قيدا خطيرا على تنمية بلدان افريقيا جنوب الصحراء • فالمشاهدات الواقعية تثبت أن زيادة السكان بمعدلات مرتفعة فرضت ضغطا كبيرا على السكان بمعدلات مرتفعة فرضت ضغطا كبيرا على مقدرة حكومات هذه الدول على توفير الخدمات الاجتماعية والمرافق الاساسية وعرقلت الجهود الرامية الى رفع مستوى المعيشة وزيادة الواردات من المواد الغذائية وارتفاع حجم المديونية من الخارج •

المبحث الثالث

تفاقم أزمة المديونية الخارجية

نتج عن المشكلة الاقتصادية التى تعانى منها دول افريقيا جنوب الصحراء أن شهدت هـذه المنطقة ارتفاعا كبـيرا فى حجم مديونيتها الخارجية خلال سنوات الثمانينات • ولهذا السبب توقف عدد ليس بالقليل من هذه الدول عن سداد ديونه ولجأ الى اعادة الجدولة للعديد من المرات • فطبقا لتقارير صندوق الدولى يتضح أن اثنى عشرة دولة فقط من بين الاربع والاربعين دولة افريقية جنوب الصحراء استطاعت أن تسدد التزامات ديونها الخارجية دون اللجوء الى تراكم المتأخرات أو الى عمليات اعـادة الجـدولة وذلك خـلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧ (٣٤) • وأمام هذا الوضع المتدهور تقدمت الاطـراف الدائنة بمبادرات جادة ولكنها غير كافية لعلاج أزمة الدين الخارجى لهذه المنطقة من العالم ، ونستعرض فيما يلى : —

١ — تطور حجم المديونية الخارجية لدول افريقيا جنوب الصحراء •

٢ — المبادرات المطروحة لعلاج أزمة المديونية الخارجية لهذه الدول •

المطلب الاول

تطـور حجم المـديونية الخارجيـة

تؤكد احصائيات صندوق النقد الدولى المنشورة حديثا مدى خطورة واستمرارية تدهور أزمة الدين الخارجى فى دول افريقيا جنوب الصحراء ، راجع فى ذلك بيانات الجدول رقم (٣٠١) والجدول رقم (٣٠٢) •

جـدول رقم (٣٠١)

الدين الخارجى لافريقيا جنوب الصحراء

السنة	حجم الدين الخارجى ببلايين الدولارات الامريكية	الدين الخارجى كنسبة من الناتج لمحلى الاجمالى	الدين الخارجى كنسبة من صادرات السلع والخدمات
١٩٨٠	٥٧,٥	٣٨,٦	٩٣,٦
١٩٨١	٦٨,١	٤٣,١	١٣٧,٤
١٩٨٢	٨٠,٢	٤٩,٣	١٨٩,٨
١٩٨٣	٩٠,٦	٥١,٨	٢٢٦,٥
١٩٨٤	٩٣,٤	٥٤,٩	٢١٥,٩
١٩٨٥	١٠٦,٦	٦١,٤	٢٤٨,٤
١٩٨٦	١٢٢,٤	٦١,٦	٣٣٠,١
١٩٨٧	١٣٧,٨	٦٩,٠	٥٥,٤

المصـــدر :

United Nations Africa Recovery, vol. 2no. 3, August 1988.

p. 9. Afsσ : IMF, IMF survey, supplement of June 1988.

جـــدول رقم (٣٠٢)

هيكل الدين الخارجى لافريقيا جنوب الصحراء

« نسبة مئوية من الاجمالى ، نهاية ١٩٨٧ »

الدائنـــــون	النسبة المئوية
١ ــ الديون الثنائيـــة	٣٩,٢
٢ ــ ديون المنظمات الدولية	١٨,٥
٣ ــ ديون المؤسسات الماليه الخاصه	١٣,٨
٤ ــ ديون أخرى مضمونه ضمانا عاما	٥,٤
٥ ــ ديون متوسطة وطويلة الاجل غير مضمونة ضمانا عاما	٤,٢
٦ ــ تسهيلات صندوق النقد الدولى	٥,٢
٧ ــ المتأخـــرات	٧,٩
٨ ــ قروض قصيرة الاجـــل	٥,٨

المصـــدر :

United Nations Africa Recovery Vol. 2, no. 3, August 1988, p. 8

p. 8.

شكل رقم (١)

حجم الدين الخارجى لدول افريقيا جنوب الصحراء

ببلايين الدولارات الامريكية

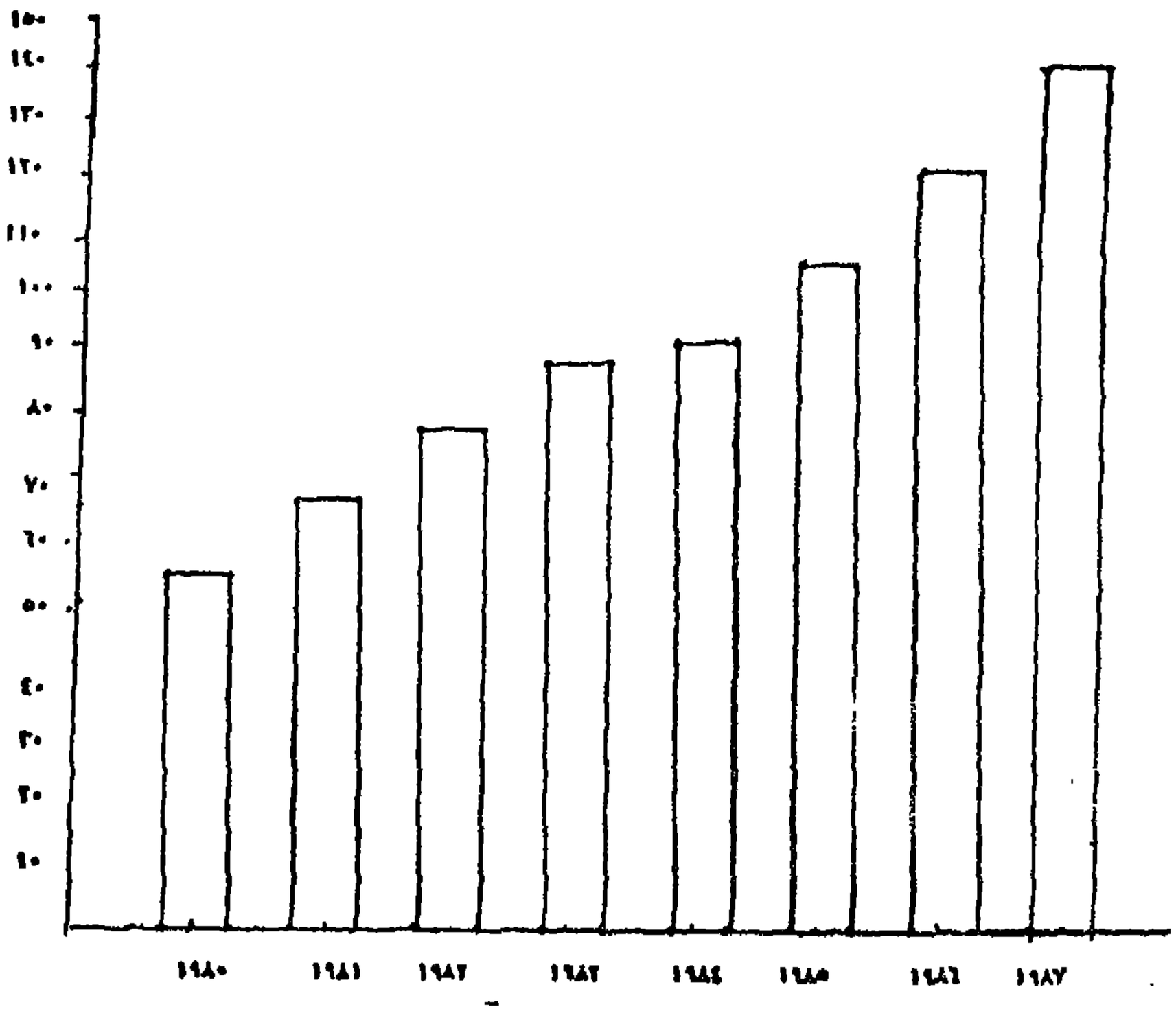

شكل رقم (٢)

نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى
لدول افريقيـــا جنوب الصـــحراء

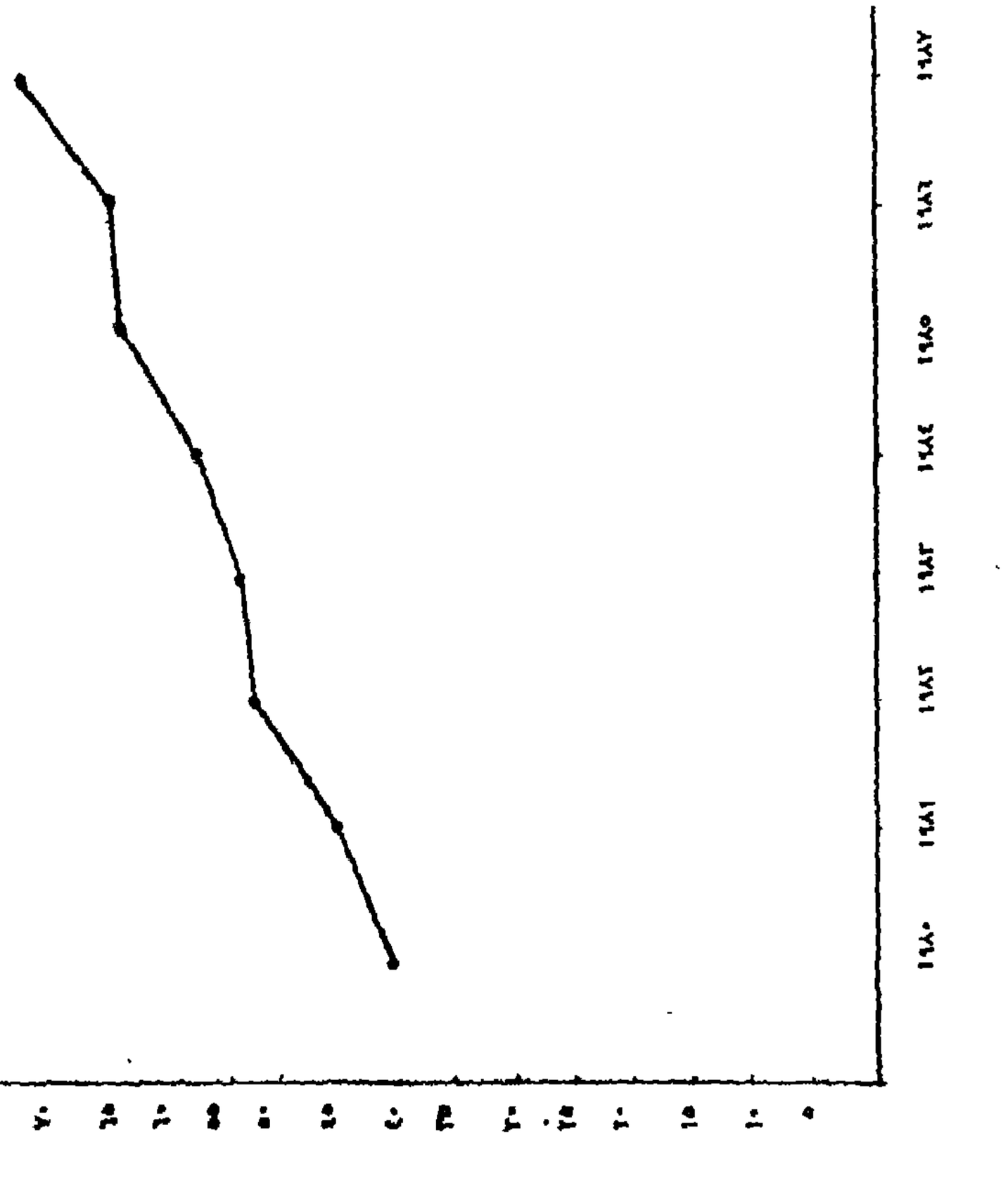

شكل رقم (٣)

نسبة الدين الخارجى الى صادرات السلع والخدمات

لدول افريقيا جنوب الصحراء

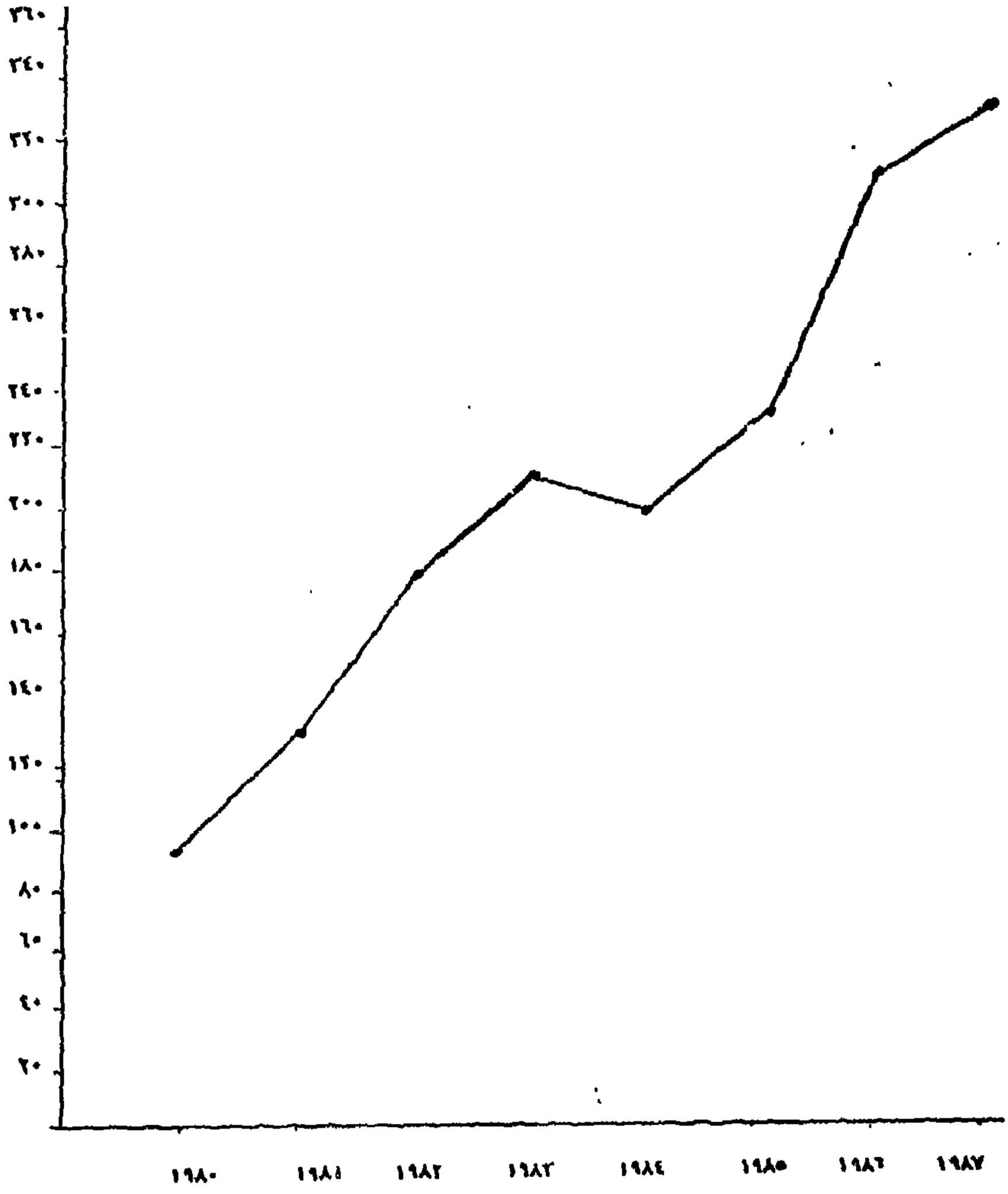

يتضح من الجدول رقم (٣٠١) أن قيمة الدين الخارجى لدول افريقيا جنوب الصحراء ــ بما فى ذلك المتأخرات وتسهيلات صندوق النقد الدولى ــ قد ارتفعت من ٥ر٥٧ بليون دولار فى عام ١٩٨٠ الى ٨ر١٣٧ بليون دولار فى عام ١٩٨٧ • ويعنى هذا التطور حدوث زيادة فى قيمة الدين الخارجى بنسبة ٢٤٠٪ خلال سبع سنوات فقط • وتزداد خطورة موقف الدين الخارجى لافريقيا جنوب الصحراء ، اذا علمنا أن قيمة الناتج المحلى الاجمالى وقيمة الصادرات قد تزايدتا بمعــدلات ضعيفة ، بل كانتا سالبتين فى بعض السنوات •

ونتيجة لذلك ، ارتفعت نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى من ٦ر٣٨٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٦٩٪ فى عام ١٩٨٧ ، أى أنه اذا ارادت دول افريقيا جنوب الصحراء التخلص من ديونها الخارجية دفعة واحدة ، عليها أن تتخلى عن ٦٩٪ من ناتجها المحلى الاجمالى ، راجع فى ذلك بيانات الجدول رقم (٣٠١) • ويلاحظ أن نسبة الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى قد زادت بكثير عن ذلك بالنسبة لبعض الدول الافريقية جنوب الصحراء • فقد وصلت الى ٦ر٨١٪ بالنسبة لتنزانيا ، ٧ر٩٣٪ بالنسبة لتوجو ، ٦ر٩٥٪ بالنسبة لمــالى ، ٩ر٩٥ ٪ بالنسبة للسودان ٩٩٪ بالنسبة للبيبريا ، ٨ر١٠٦ بالنسبة لساحل العاج ، ١ر١٥٢٪ بالنسبة للكونغو (٣٥) •

بالاضافة الى ذلك فان نســبة الدين الخارجى الى صادرات السلع والخدمات والتى تعد مؤشرا لقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين قد ارتفعت من ٦ر٩٣٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٤ر٣٥٥٪ فى عام ١٩٨٧ ، أى أنها سجلت تدهورا بمعدل ٢٨٠٪ خلال الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٧ • ومن الملاحظ أن هذه النسبة أعلى من نسبة الزيادة فى قيمة الدين الخارجى والتى وصلت الى ٢٤٠٪ ، مما يعكس التدهور الكبير فى قيمة الصادرات من السلع والخدمات • ومن الملاحظ أن نسبة الدين الخارجى الى صادرات السلع والخدمات قد

تعدت ١٠٠٠٠٪ فى عام ١٩٨٧ بالنسبة لبعض الدول مثل غينيا ـــ بيساو ، موزمبيق ، الصومال ، السودان (٣٦) •

وتظهر خطورة الحجم الذى وصلت اليه المديونية الخارجية لدول افريقيا جنوب الصحراء فى تهديد فرص زيادة معدلات النمو الاقتصادى والارتقاء بمستوى المعيشية وعلاج مشكلة الركود والبطالة والتضخم ويرجع ذلك الى الاسباب الآتية : ـــ

١ ـــ أن اعباء خدمة الدين الخارجى تلتهم جزءا كبيرا من حصيلة صادرات السلع والخدمات لدول هذه المنطقة • فقد استوعبت هـــذه الاعباء ٢٩ر٦٪ من حصيلة صادرات السلع والخدمات لدول افريقيا جنوب الصحراء فى عام ١٩٨٦ و ٢٦ر٤٪ فى عام ١٩٨٧ • ويرجع انخفاض هذه النسبة فى عام ١٩٨٧ • الى سببين (٣٧) :

(أ) زيادة عمليات اعادة الجدولة للديون المستحقة •

(ب) عمليات اعلنات الدين الواســـعة التى تلقتها بلـــدان افريقيا منخفضة الدخـــل •

هذا ومن المنتظر أن تصل نسبة اعباء خدمة الدين الخارجى الى اجمالى الصادرات الى ٥٤ر٤٪ فى عام ١٩٨٩ (٣٨) •

أن ارتفاع أعباء خدمة الدين الخارجى أدت الى تخفيض كمية وسائل الدفع اللازمة لشراء الواردات ، مما أدى الى حرمان قطاعى الصناعة والزراعة من الحصول على احتياجاتها من مدخلات الانتاج المستوردة ، هذا بالاضافة الى اعاقة تنفيـــذ الاستثمارات الجديدة وتخفيض قدرة البلاد الافريقية على المحافظة والصيانة لرأس المـــال الموجود من قبل • وأخيرا أدى ارتفاع اعباء خدمة الدين الخارجى الى تخفيض مستويات الاستهلاك وقهر الباعث على بذل مجهودات تنموية كبيرة • وقد ساهمت كل هذه العوامل مجتمعة فى تخفيض قدرة البلاد الافريقية جنوب الصحراء على زيادة الصادرات • ونتيجة لذلك ، دخلت

هذه البلاد فى دائرة مفرغة سببها الاساسى يرجع الى تضخم حجم الدين الخارجى واعباء الوفاء به •

٢ ــ تعانى دول افريقيا جنــوب الصــحراء من جمــود هياكلها الاقتصادية وتخصصها فى انتاج وتصدير عدد قليل من السلع الاولية الزراعية والمعدنية ، وهذا لا يسمح لها بتنوع وزيادة الانتاج • ونتيجة لذلك تتضأل فرص هذه الدول فى زيادة حصيلة الصادرات وتحسين وضع موازين مدفوعاتها وزيادة قدرتها الذاتية على الوفاء بالتزامات دينها الخارجى فى مواعيد استحقاقها •

٣ ــ أن الجهد الدولى المبذول لايجاد حلوه لأزمة تفاقم الدين الخارجى لدول افريقيا جنوب الصحراء يعتبر ضعيفا كما سنرى فى المطلب الثانى من هذا البحث فبينما نجد أن البحث عن حلول لأزمة الدين الخارجى لدول امريكا اللاتينية يلقى اهتماما خاصــا من جانب الولايات المتحدة الامريكية ، نرى فى نفس الوقت توجه غير كاف من الدول السبع الصناعية الكبرى ومن قبل المنظمات الدولية نحو ايجاد حلول جزرية لازمة الدين الخارجى للدول الافريقية • علاوة على ذلك نجد أن الدول الافريقية لا تملك حتى الآن برنامجا متكاملا وجماعيا لمواجهة ازمة المديونية الخارجية •

ومن الملاحظ أن فرصة ايجاد حلول لازمة الدين الخارجى لدول افريقيا جنوب الصحراء تعتبر أكثر مواتاه اذا قيست بوضع المديونية الخارجية لبقية اجزاء العالم الثالث • فبالنظر الى هيكل الدين الخارجى لدول افريقيا جنوب الصحراء ، نجد أن نصيب الحكومات والمنظمات الدولية وصل الى ٥٧ر٧٪ من اجمالى المديونية الخارجية فى عام ١٩٨٧ (راجع بيانات الجدول رقم ٣٠٢) • ومن البديهى أن النجاح فى ايجاد الحلول لهذه الديون الرسمية يعتبر أكثر احتمالا وأيسر حالا منه فيما لو كانت النسبة الكبرى من المديونية تستحق لبنوك مؤسسات تجارية ومالية ، أى ديون غير رسمية فعلى سبيل المثال أن المؤسسات المالية والتجارية الخاصة أقل استعدادا من الدائنين الرسميين لقبول اقتراحات

الاعفاء من الدين أو الغاء الفوائد بالاضافة الى ذلك فان عنصر المنحة متمثلا فى « انخفاض معدل الفائدة + طول فترة السداد + وجـــود فترة سماح » يكون أكثر ارتفاعا فى الديون الرسمية عنه فى الدين المستحق لجهات غير رسمية •

المطلب الثـــانى

المبادرات المطروحة لعلاج أزمة المديونية الخارجية

أمام هذا الوضع الاقتصادى المتردى لدول افريقيا جنوب الصحراء بذلك جهات متعددة جهودا وفيرة ولكنها غير كافية لعلاج مشـــكلة المديونية الخارجية لهذه الدول وبصفة خاصة تلك الدول الافريقية ذات الدخل شديد الانخفاض ، نستعرض فيما يلى تقييم لهذه الجهرد : ــ

أولا : على مستوى الديـــون الحـــكومية :

يمكن تقسيم مبادرات الدول الصناعية الدائنة الى نوعين : مبادرات تتملق بالاعفاءات وأخرى خاصة بمبادرات اعادة الجدولة •

١ ــ مبادرات الاعفاءات : يمكن تلخيص أهم هذه الاعفاءات فى الآتى (٣٩) •

(أ) قيام حكومات كندا وهولندا بالغاء الديون المستحقة على الدول الافريقية منخفضة الدخل •

(ب) قيام حكومات المانيا الاتحادية وفرنسا والسويد بالغاء تسهيلات المصدرين المستحقة السداد •

(جـ) قيام بلجيكا بقبول سداد الديون المستحقة بالعملات المحلية لدول افريقيا منخفضة الدخل المدينة •

(د) قيام اليابان بزيادة المنح بقصد تمويل سداد تسهيلات المصدرين المستحقة فى مايو ١٩٨٩ •

(هـ) قيام فرنسا باعلان خطة تقضى باعفاء الدول الافريقية ذات الدخل المنخفض من ١/٣ الديون الثنائية المستحقة عليها •

(و) وأخيرا فقد قبلت الولايات المتحدة الامريكية مبدأ تخفيض الدين الخارجى وذلك من خلال خطة برادى •

وقد بلغت جملة الاعفاءات المشار اليها عاليا الى ٢٫٣ بليون دولار والتى ستساهم فى تخفيض أعباء خدمة الدين الخارجى بمقدار ١٢٥ مليون دولارا أمريكيا سنويا • ومن الملاحظ أن هذا الرقم يقل بكثير عن احتياجات الدول الافريقية منخفضة الدخل • فقد قدرت احدى دراسات البنك الدولى أن احتياجات الدول الافريقية منخفضة الدخل تقدر بحوالى ١٢ بليون دولارا امريكيا حتى تتمكن هذه الدول من تخفيف أزمة الدين الخارجى وجعل أعباء هذا الدين فى حدود يمكن الوفاء بها ذاتيا (٤٠) •

٢ ــ مبادرات اعادة الجدولة :

منذ عام ١٩٨٧ ، قامت مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) بتسهيل شروطها لاعادة الجدولة الرسمية من خلال نادى باريس • فقد شهد حلول ابريل ١٩٨٧ ادخال فترات سماح على مدفوعات الدين تصل الى خمس سنوات ، واطالة أجل السداد ليتراوح بين ١٠ ، ٢٠ سنة (٤١) • وتجدر الاشارة الى أن الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الاتحادية ظلتا تعارض بصفة مستمرة أى اتجاه نحو تخفيف حقيقى لازمة المديونية الخارجية مثل الغاء الفوائد المستحقة وقصر السداد على أصل الدين أو تعديل شروط اعادة الجدولة ، الا أنه منذ سبتمبر ١٩٨٨ قبلت هاتان الدولتان مبدأ اقرار فترة سماح تصل الى ١٤ سنة ومد فترة السداد لتصل الى ٢٥ سنة قابلة للزيادة وذلك

بالنسبة للديون الثنائية مع ادخال معدلات فائدة منخفضة • ويشترط للاستفادة من هذه التسهيلات التزام الدولة المدينة المستفيدة بتنفيذ برامج تكييف اقتصادية هيكلية يقرها صندوق النقد الدولى •

ومن الملاحظ على هذه التسهيلات أنها تعطى الدولة المدينة المتعثرة فى دفع ديونها ، فسحة من الوقت لالتقاط الانفاس ، الا أنها تـــؤدى الى زيادة قيمة الدين عن طريق تراكم الفوائد • ويحدث هذا فى الوقت الذى تعجز فيه الدول الافريقية المدينة عن سداد أصل الدين •

ثانيا : على مستوى المنظمات الدولية :

نتيجة لعجز الكثير من بلدان افريقيا جنوب الصـــحراء عن الوفاء بالتزامات خدمة الدين ، فقد أنشأ صندوق النقد الدولى تسهيلات ائتمانية جـــديدة ، كما قام البنك الدولى بتخفيض مدفوعات الفوائد وزيادة قروض مؤسسة التنمية الدولية للدول الافريقية منخفضة الدخل •

١ ــ صـــندوق النقـــد الدولى :

فى استجابة جزئية للاوضاع الاقتصادية المتدهورة فى البلدان ذات الدخل شديد الانخفاض ، أقام صندوق النقد الدولى نوعين من التسهيلات الائتمانية وذلك لتقدم مساعدات بشروط ميسرة •

(أ) فى مارس ١٩٨٦ ، أقام الصندوق تسهيل التكييف الهيكلى
The Strcutural Adjustment Facility (SAF)
وقد بلغت الموارد المتاحة لهذا التسهيل ٢ر٧ بليون وحدة سحب خاصة (١ وحدة سحب خاصة = ١ر٢٤ دولار امريكى) • ويهدف هذا التسهيل الى تقديم مساعدات بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل التى تضطلع بتنفيذ برامج اقتصاد كلى وتكييف هيكلى شاملة (سعر نصف فى المائة ، فترة سداد تصل الى عشر ســـنوات ، فترة ســـماح خمس ســـنوات ونصـــف) (٤٢) •

(ب) فى ديسمبر ١٩٨٧ • استطاع صندوق النقد الدولى من الحصول على موارد مالية من البلدان الاعضاء وبصفة خاصة من مجموعة لدول الصناعية السبع بخلاف الولايات المتحدة الامريكية ومن المملكة العربية السعودية • وقد مكنت هذه المورد صندوق النقد الدولى من اقامة تسهيل التكييف الهيكلى الموسع •

The Enhanced Structural Adjustmen Facility (ESAF)

ويلاحظ أن تسهيل التكييف الهيكلى الموسع (ESAF) يتمتع بنفس شروط الاقراص الخاصة بتسهيل الكييف الهيكلى (SAF) لا أن قيمة القروض التى يتيحها التسهيل الاول للدول المدينة تعادل ثلاثة اضعاف ونصف قيمة القروض لتى يتيحها التسهيل الثانى •

وتجدر الملاحظة الى أن عمليات التعهد بالقروض وعمليات السحب المتعلقة بهذين التسهيلين جاءت مخيبة للامال ففى خلال الفترة من مارس ١٩٨٦ الى مارس ١٩٨٩ ، بلغت تعهدات الاقراض المخصص لدول فريقيا جنوب الصحراء حوالى ١ر٦ بليون وحـدة حقوق سحب خاصـة ، ولم تتمكن هذه الدول الا من سحب مبلغ ٦٦٢ مليون وحدة حقـوق سحب خاصة (٤٣) • كما أن تدفق ائتمان صندوق النقد الدولى لدول افريقيا جنوب الصحراء كان سلبيا فى عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ مع استحقاق الاقساط عن ترتيبات ديون الصندوق السابقة بمبلغ ٣ بليون دولارا امريكيـا (٤٤) •

فى واقع الامر كان برامج الاصلاح الاقتصادى التى يشترط الصندوق تطبيقها من قبل الدول لتى ترغب فى الحصول على تسهيلاته الائتمانية ، غالبا لا تراعى الظروف الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية لهذه الدول ، مما يضطرها فى النهاية الى رفضها أو عدم اكمال تنفيذها • ويهدف صندوق النقد الدولى من وراء تطبيق هذه البرامج الى تدعيم نمو المبادلات التجارية الدولية داخل اطار قوانين السوق الحر • كما يرى خبراء الصندوق أن تنفيذ هذه البرامج يحقق توازن الموازنة العامة ويحسن أوضاع موازين المدفوعات فى البلد المتلقى لتسهيلات الصندوق

الائتمانية • ومن هنا تهدف برامج الصندوق الى تشجيع الانشـــطة التصديرية لتحقيق الهدفين الآتيين : ـــ

فمن ناحية تساعد زيادة الصادرات الدولة المدينة فى الحصول على العملات الاجنبية من أجل دفع ديونها الخارجية ، ومن ناحية أخرى تعضد نظام دولى للمبادلات قائم على نظرية التكاليف النسبية •

وانطلاقا من هذه الفرضية نجد أن خبراء الصندوق ، صـــاغوا وصفاتهم العلاجية على النحو التالى (٤٥) •

ـــ التدخل الحـــكومى لتخفيض الطلب المحلى عن طريق تخفيض اعانات الاستهلاك وتجميد الاجور وتخفيض حجم الاموال الموجهة لتنفيذ استثمارات غير انتاجية فى المدى القصير •

ـــ تحويل جزء من الثروة القومية التى تديرها الدولة أو القطاع العام الى القطاع الخاص وتشجيع هذا الاخير عن طريق الحوافـــز المـــالية والضريبية •

ـــ تخفيض قيمة العملة الوطنية بهدف زيادة القوة التنافســـية للصادرات وتقليل الواردات لارتفاع اثمانها •

ـــ هذا بالاضافة الى تنازل الدولة المدينة عن جزء من سيادتها القومية لخبراء صندوق النقد الدولى الذين يتدخلون بصورة مباشرة أو غير مباشرة لوقف تنفيذ مشروع معين لانعدام جدواه الاقتصادية فى نظرهم أو لارتفاع تكاليفه أو التدخل لتصفية مؤسسة معينة لسبب أو لاخـــر •

ولا يخفى على أحد الآثار الاجتماعية والتضـــحيات التى تحملتها شعوب الدول التى تبنت هذه البرامج التصحيحية سواء فى ساحل العاج أو فى توجو أو فى مالى أو فى السنغال أو فى كينيا • فعلى سبيل المثال ، اضطرت كينيا تحت طلب خبراء صندوق النقد الدولى الى رفع اسعار

الالبان والذرة والقمح والخبز بنسبة ١٦٪ خلال ثلاثة شهور فقط هى ابريل ومايو ويونية ١٩٨٩ (٤٦) •

ولكن هل مقابل ذلك ، استطاعت الدول الافريقية التى طبقت البرامج الاصلاحية للصندوق أن تستعيد صحتها الاقتصادية والمالية ؟

والاجابة على هذا السؤال تأتى بالنفى ، ولتوضيح سبب هـذا النفى نسوق المبررات الآتية :

ـ اذا كان القطاع العام يعانى من مشاكل ادارية وسياسية انتاجية وسعرية تحتاج الى التصحيح ، فان تصفية مشروعات هذا القطاع لم يشهد حتى الآن خلق قطاع خاص قادر وراغب فى التوجه الى المجالات الانتاجية وبصفة خاصة فى المجال الصناعى • أن انشـطة المضـاربة ومشروعات الـربح السريع مازالت تمثل المجـال الخصـب للقطاع الخاص (٤٧) • حقيقة الامر ، أن خلق عقلية رجل الاعمال الصـناعى لا يمكن تكوينها بين ليلة وضحاها كما يرى خبراء صندوق النقد الدولى •

ـ أن الادخار المحلى المزمع زيادته بفضـل الوصفات العلاجية لصندوق النقد الدولى • لم يشهد تحسنا ملحوظا وظل احتياج الدول الافريقية جنوب الصحراء للمساعدات الخارجية يتزايد يوما بعد يوم • فقد ارتفع نصيب هذه الدول من صافى المنصرف من المساعدات الانمائية الرسمية من جميع المصـادر والمنسـابة الى جميع الدول النامية من ٢ر٢٧٪ فى عام ١٩٨٠ الى ٣٤٪ م عام ١٩٨٦ (٤٨) •

ـ أن تخفيض قيمة العملة لم يتسبب فى زيادة الصادرات فى البلاد الافريقية فمن المعروف أن الموارد الاولية الزراعية والمنجمية والتى لا يتحكم المصدر فى تحديد أسعارها فى الغالب الاعم ، تمثل الجزء الاكبر من صادرات البلاد الافريقية جنوب الصحراء • بالاضافة الى ذلك ، فان مرونة الطلب العالمى السعرية على هذه السلع تتسم بالانخفاض

وبالتالى فلا يتوقع زيادة حجم هذه الصادرات زيادة ملحوظة بمجرد انخفاض أســـعارها •

ـ الا أن تخفيض قيمة العملة أدى الى انخفاض الواردات • ونظرا لأن معظم هذه الواردات تتمثل فى سلع رأسمالية وقطع غيار ووقود ، فان تخفيضها أدى الى ركود النشاط الصناعى وزيادة الطاقة الانتاجية غير المستغلة فى اقتصاديات البلاد الافريقية • وكانت النتيجة أن أدت هذه البرامج التصحيحية الى اغتيال النمـــو الاقتصادى • وللتدليل على ذلك ، نبين فى الجدول التالى مدى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى فى عينه من البلدان الافريقية التى قامت بتنفيذ برامج اصلاح قوية فى الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ •

الجدول رقم (٢٠٣)

معدلات نموالناتج المحلى الاجمالى فى عينة من البلدان الافريقية

البلـــد	١٩٦٥ ـ ١٩٨٠	١٩٨٠ ـ ١٩٨٦
نيجيريـــا	٨,٠	٣,٢-
ساحل العـــاج	٦,٨	٣,٠-
النيجـــر	٠,٣	٢,٦-
أثيوبيـــا	٢,٧	٠,٨
توجـــو	٤,٥	٢,١-
غينيـــا	٣,٨	٠,٩
كينيـــا	٦,٤	٣,٤

المصدر : البنك الدولى « تقـــرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ » ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ •

ـ أن الوصفات العلاجية لصندوق النقد الدولى لا تختلف كثيرا من بلد مدين الى آخر بالرغم من الفروق الواضحة بين البلدان النامية سواء أكان على الصعيد الاقتصادى أو على الصعيد الاجتماعى • وعليه

يمكن القول أن هذه الوصـفات العلاجية تمثل آداة لتنميط الهياكل الاقتصادية والاجتماعية طبقا لمتطلبات الاقتصاد العالمى الذى تهيمن عليه الدول الصناعية الرأسمالية الكبرى (٤٩) •

٢ ــ البنـك الـدولى :

فى سبتمبر ١٩٨٨ ، أعلن البنك الدولى عن تخفيف مدفوعات الفوائد المتعلقة بالقروض السابقة والتى تعاقدت عليها الثلاث عشرة دولة الاكثر فقرا فى افريقيا مع البنك الدولى • ويتم تمويل قيمة هذه العملة البالغة ٦٥٠ مليون دولار امريكى من أصل ٧٠٠ مليون دولار امريكى بمتحصلات القروض المسددة الى مؤسسة التنمية الدولية IDA ومن ميزانية المساعدات المقدمة من دولتى النرويج والسويد (٥٠) • كما أن البنك تعهد بتقديم قروض اضافية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار امريكى كل سنة • وتتولى مؤسسة التنمية الدولية مسئولية تقديم هذه القروض الى الدول الافريقية ذات الدخل المنخفض والمتعثرة فى سـداد اعباء ديونها • ويلاحظ أن تقديم هذه القروض يتم من خلال تمويل مشترك تساهم فيه المساعدات الثنائية المقدمة من الدول الصناعية الكبرى بمبلغ ٩٥٠ مليون دولار أمريكى كل سنة (٥١) • وتجدر الاشارة الى أنه بالرغم من أهمية هذه القروض المقدمة من البنك الدولى من حيث اتجاهها لزيادة العرض من السلع والخدمات بالاضافة الى تمتعها بشروط ميسرة فى السداد ، الا أنها تعد غير كافية اذا قورنت بالاحتياجات المالية للدول الافريقية جنوب الصحراء •

وفى الختام نود أن نشير الى أنه بالرغم من أهمية المبادرات الثنائية والمتعددة الاطراف الموجهة لمساعدة دول افريقيا جنوب الصـحراء ، فليس من المؤكد أن تستطيع مصادر المعونة الحالية تقديم العلاج الكافى لمشكلة المديونية الخارجية لهـذه الدول والتى بلغت التزامات اعبائها السنوية واحد وعشرون مليار دولار أمريكى • أن الخروج من دوامة تفاقم الدين الخارجى لهذه المنطقة من العالم لا يتم الا من

خلال توسيع الاعفاء من الديون الثنائية وتدبير موارد اضـــافية فى صورة منح لا ترد تمكن دول هذه المنطقة ـــ خاصة الفقيرة منها ـــ من الوفاء بالتزامات خدمة تجاه المنظمات الدولية • ولا يفوتنا أن نركز على الجهد الهام الذى يجب أن تبذله دول افريقيا جنوب الصحراء تجاه زيادة مدخراتها المحلية وتحقيق أمنها الغذائى وتشجيع مشاريع التصنيع الكفئة وتنويع وزيادة الصادرات وبصفة خاصة بالنسبة للدول الافريقية ذات الدخل المتوسط كالكاميرون ونيجيريا والجابون وساحل العـــاج كينيـــا وغـــيرها •

الخاتمـــة

مما سبق يتضح أن المشكلة الاقتصـــادية التى تعانى منها دول افريقيا جنوب الصحراء لا يمكن أن تفسر كلية بتدهور المناخ الاقتصادى الدولى من انخفاض أسعار الصادرات وضيق نطاق السوق الخارجى أمام صادرات هذه الدول • فمن الواضح أن العوامل المحلية ذات أثر هام فى هذا الصدد : مثل ضعف آداء القطاع الزراعى ، وبصفة عامة انتاج المواد الغذائية وانخفاض معدلات الآداء فى قطاع الصـــناعة التحويلية وعجزه عن انتشال الاقتصاد الافريقى من حالة التخلف ونمو سكان افريقيا جنوب الصحراء بمعدلات أعلى من أى منطقة أخرى فى العالم وأعلى ــ أيضا ــ من معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى •

وقد نتج عن تفاقم المشكلة الاقتصادية فى افريقيا جنوب الصحراء أن ارتفع دينها الخارجى بمعدلات مرتفعة بحيث أصبحت معظم دولها تواجهة مشكلات خطيرة فى الالتزام بسداد أعباء هذه الديون • كما أن المبادرات الدولية الثنائية منها والدولية والتى طرحت لصالح دول هذه المنطقة قد عجزت عن الاتيان بحل ناجح وجزرى لمشكلة تفاقم المديونية الخارجيـــة •

أن هذا البحث الذى يقدم صورة قاتمة الآداء اقتصاديات الدول الافريقية جنوب الصحراء ، يجب الا يفهم ، بأى حال من الاحوال ، على أنه دعوة للاحباط واذاعة روح التشاؤم ، بل أنه تحذير لشحذ الهمم وتصحيح الخطى • فالمسئولون الاقتصاديون الافارقة مطالبون باتخاذ اصلاحات اقتصادية جادة وبتصحيح سياساتهم الاقتصادية والنقدية واستراتيجيات تخصيص الاستثمارات من أجل زيادة وحسن استغلال الموارد الاقتصادية ، وذلك لمواجهه الانفجار الاسكانى الذى لابد من

ترشيد زيادته • ولكن يجب أن تتمشى هذه الاصلاحات الاقتصادية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد افريقى على حدة • كما أن هؤلاء المسئولين مطالبون بزيادة التعاون والتكاتف من أجل الضغط لاعادة صياغة التقسيم الدولى الحالى للعمل والتخصص ، وذلك بهدف ايجاد حلول جادة لمشكلة المديونية الخارجية وتحقيق انسياب الصادرات الافريقية نحو اسواق البلاد الصناعية المتقدمة بلا قيود وعراقيل مصطنعة وعلى اساس من الأسعار العادلة • بالاضافة الى ذلك لابد من العمل على زيادة المعاملات التجارية بين دول القارة الافريقية ، وبينها وبين بقية دول العالم الثالث •

الهـــــوامش

(١) البنك الدولى « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ » ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٩٨٨ ص ٢٧٥ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .

(٣) A.I. Mac Bean and D.T. Nguyen «Commodity Policies : Problems and Prospects» Croom Helm, London, 1987 pp. 132 - 150.

(٤) D. Currie and D. Vines «Maro econmic interactions between Northand South», Cambridge University Press, New Rochelle, U.S.A. 1988.

(٥) لبنك الدولى « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ » مرجع سبق ذكره ص ٢٧٥ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٢١٩ .

(٧) M.P. T Iaro, «Econamics for a developing World» second Edition, Longman, Essex, U.K. 1985, p. 286.

(٨) Ch. Kerdellant, «Les six plaies du continent» Jeune Afrique Economie, no. 100 septembre, Octobre 1987, pp. 54 - 57.

(٩) R. Lenair, «le Tiers Monde Peut Se Nourrir : Fayard, Paris, 1984, pp. 21 - 38.

(١٠) البنك الدولى « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ » مرجع سبق ذكره ص ٢١٧ .

(١١) المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ٢٦٦ .

(١٤) UNCTAD, «The Least Developed Cauntries, Report 1986» Geneva, TD/B1120, 1986. p. 24.

A. Chhibber, «Raising agricultural out put : Price and non (١٥)
price Factors, Firance and Development volume 25, no2, June 1978. pp, 44 - 47.

U.J. Lele «Managing agricultural development, volume 26, nc 1, march 1989, pp, 42 - 48.

UNIDO Industry in the 1980 «1985, p. 196. (١٦)

(١٧) وليم ف. ستيل ، تكييف السياسة الصناعية فى أفريقيا جنوب الصحراء مجلة التمويل والتنمية ، المجلد ٢٥ ، العدد ١ ، مارس ١٩٨٨ م ص ٣٦ ــ ٣٩ .

(١٨) البنك الدولى « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ » مرجع سبق ذكره (ص) ٢٥٨ ــ ٢٥٩ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ٢٦٩ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ٢٥٧ .

(٢١) انطونى موتسيرز « التنمية الزراعية وحتمية النمو الصناعى » سيرز مجلة منظمة الاغذية والزراعة ، السنة ٢١ ، العدد ٢ ، مارس ــ أبريل ١٩٨٨ م ص ٤٢ ــ ٤٨ .

UNIDO, Industry and general debt in Africa : apreliminary (٢٢)
analysis Industry and Development no 17, pp. 20 - 21.

Report of Economic committee of Africa (E/ECA/LDCs. (٢٣)
5/4) March 1985, p.5.

World Bank, «Tanzania Country Economic Memorandum» (٢٤)
Washington, August 1984.

UNCTAD, The Least Developed Countries, Report, 1986 (٢٥)
(TD / B / 1120). 1987, p. 228.

(٢٦) البنك الدولى « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ » مرجع سبق ذكره ص ٣٠٨ .

M.P. Todaro «Economics for adeveloping World Op. cit. (٢٧)
p. 225.

(٢٨) البنك الدولى « تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٨ » مرجع سبق ذكره ص ٣٠٦ .

(٢٩) المرجع السابق ص ١٦٩ .

(٣٠) المرجع السابق ص ١٦٨ .

(٣١) المرجع السابق ص ٢٦٧ .

(٣٢) المرجع السابق ص ٢٦٧ .

(٣٣) المرجع السابق ص ٢٦٣ .

(٣٤) United Nations Africa Recovery, Vol, 2, No. 3, Ougust 1988, p. 9.

(٣٥) البنكَ الدولى « تقرير عن التنمية فىَ العـالم ١٩٨٨ » مرجع سبق ذكره ص ٢٨٨ .

(٣٦) United Nations Africa Recovery, Vol 2, No. 3, August 1988, P. 9.

(٣٧) J. Grėene, «The debt problem of Sub-Saharan Africa» Finance and Development, Vol. 26, No. 2 June 1989, pp. 9 - 12.

(٣٨) United Nations Africa Recovery, Vol. 2. No. 3, August 1988, p.

(٣٩) United Nations Africa Recovery Programme No. June 1989, pp. 4 - 6.

(٤٠) C. Humphreys and J. Underwood., «The external debt difficulties of low - income Africa», world Bank, mimeo April, 1989.

(٤١) United Nations Africa Recovery, Programme, No. 1 June, 1989, p. 5.

(٤٢) J. Greene, «The debt probem of Sub-Saharan Africa» Finance and Development, op. cit. p. 10.

(٤٣) T. Killick «and M. Martin, » Africa Debt : The Search for solutions,» UN Africa Recovery Programme, No. 1, June 1989, p. 4.

(٤٤) Ibid, p. 4.

(٤٥) H. G. Chua-Eoan, «The debt police», International Pime, No. 31, July 31, 1989, pp. 30 - 35.

(٤٦) Ibid, p. 33.

(٤٧) S. Bessis, Les annees FMI», Jeune Afrique Economie No. 100, Septembre-Octobre 1988, pp. 58 - 62.

(٤٨) البنك الدولى « تقرير عن التنمية فى العالم » مرجع سبق ذكره ص ٢٩٧ .

(٤٩) M.F.L «Hertteau Le Fonds monetaire international et les pays du Tiers Monde, P.U.F., paris. 1986.

(٥٠) T.Killick and M.Martin, : Africa Debt : The search for Solutions, op. cit. p. 4.

Ibid., p. 4.